مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٦٣٨**

الثلاثاء ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة أوغوو	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد أغاسانديان
	ألمانيا	السيد بيرغر
	البرازيل	السيد فرنانديس
	البرتغال	السيد كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد بريانس
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2011/643)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2011/643)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت، أدعو ممثل السودان للاشتراك في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت، أدعو السيد إيرفي لادسو، وكيل الأمين لعمليات حفظ السلام، للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/643 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسو.

السيد لادسو (تكلم بالفرنسية): يسرني أن أكون هنا اليوم لأقدم للمجلس إحاطة إعلامية بشأن الحالة في دارفور وتنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد).

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام (S/2011/634) المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أشير إلى بعض النقاط المتعلقة بعملية السلام والحالة الإنسانية والأمنية في دارفور.

لقد أحرز تقدمٌ في تنفيذ الاتفاق بشأن اعتماد وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وصل رئيس حركة التحرير والعدالة، التجاني السيسي، إلى السودان في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر يرافقه نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية بدولة قطر الشيخ أحمد بن عبد الله آل محمود. في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر أدى السيسي القسم رئيساً للسلطة الإقليمية الانتقالية بدارفور، وفي اليوم التالي، قام بزيارة لمدة أسبوع إلى دارفور لا تزال مستمرة. وكما يدرك الجميع، كان وصوله إلى السودان منتظراً من أجل تسريع المرحلة التالية من تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وتشمل المرحلة فيما تشمله إنشاء لجان ومفوضيات تابعة للسلطة الإقليمية الانتقالية بدارفور، علاوة على إقرار الرئيس عمر البشير لمرشحي الحركة لشغل المناصب في السلطة الانتقالية وغيرها.

وتعتزم الأطراف إعادة بناء المؤسسات التي أقيمت في سياق عملية السلام في دارفور وقامت الحكومة بتعليق عملياتها على إثر انهيار العلاقات مع جيش تحرير السودان – جناح مني مناوي في وقت سابق هذا العام. وتعتزم الأطراف إدماج تلك العناصر في اللجان والمفوضيات التابعة للسلطة الإقليمية الانتقالية في دارفور بهدف تجنب الازدواجية والتداخل.

في الاجتماعين الرابع والخامس المعقودين في دارفور، في ٣ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، ناقشت لجنة وقف إطلاق النار ضرورة أن تقدم القوات المسلحة السودانية وحركة التحرير والعدالة الخرائطَ والمعلومات المتعلقة بمواقع قواتهما لأغراض عملية التحقق. وجرى تشكيل لجنة فرعية تضم ممثلين عن يوناميد وحركة التحرير والعدالة في اجتماع ٣ تشرين الأول/أكتوبر لمساعدة الحركة في تقديم تمثيل بياني لمواقع قواتها. وقد قدمت القوات المسلحة السودانية من قبل المعلومات المطلوبة، ويُتوقع أن تقدم الحركة أيضاً، في

الاجتماع المقبل للجنة المقررعقده في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، قائمة تتضمن المواقع الحالية لقواتها، من أجل تمكين يوناميد من بدء عملية التحقق من جميع القوات.

تساعد يوناميد قادة المجتمع ومنظمات المجتمع المدني في وضع خطة تهدف إلى نشر المعلومات عن وثيقة الدوحة في جميع أنحاء دارفور. وقد جرت اتصالات منتظمة مع الجهات الفاعلة في دارفور في الفترة من ٣ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. كما عقدت يوناميد اجتماعات في المدن والمخيمات الكبيرة بهدف تقييم الانطباعات الأولى للناس فيما يتعلق بوثيقة الدوحة لسلام دارفور. وقد لاحظت البعثة تأييداً واسعاً من حيث المبدأ للوثيقة في أوساط الأشخاص المشردين داخلياً، والأحزاب السياسية المعارضة، ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية. كما لاحظت يوناميد أيضاً أن الكثيرين يأسفون لكون وثيقة الدوحة لم تحظ بتأييد حركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السودان – جناح عبد الواحد، وجيش تحرير السودان – جناح مني مناوي، وتدرك يوناميد أن نجاح وثيقة الدوحة يعتمد إلى حد كبير على مدى رغبة الحكومة في تنفيذ أحكامها.

ومع أننا نثني على الخطوات الأولى التي اتخذتها الحكومة وحركة التحرير والعدالة فيما يتعلق بتنفيذ وثيقة الدوحة، فإنه يجب أيضاً أن نواصل بذل كل ما بوسعنا لمساعدة الشعب السوداني على التوصل إلى اتفاق شامل ونهائي بشأن هذا الصراع. وكما يدرك مجلس الأمن، فإن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يعملان مع الأطراف من أجل إعداد خريطة طريق جديدة للسلام في دارفور تهدف إلى إنهاء الأعمال العدائية وجعل عملية السلام أكثر شمولاً.

(تكلم بالإنكليزية)

بعد مشاورات واسعة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وكذلك مع أطراف الصراع وأعضاء لجنة التنفيذ والمتابعة، قدمت يوناميد العناصر الرئيسية لخريطة الطريق إلى الشركاء الدوليين في معتكف الرابع للمبعوثين الخاصين، المعقود في الجنينية في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وتلك العناصر كانت كما يلي: أولاً، دعم تنفيذ وثيقة الدوحة؛ ثانياً، استمرار الحوار مع الحركات التي بقيت خارج الاتفاق؛ ثالثاً، دعم الحوار الداخلي، من حيث المبدأ، وسط سكان دارفور بشأن عملية السلام.

ثمة حاجة إلى مشاورات نهائية في إطار الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فضلاً عن الشركاء الدوليين، قبل وضع اللمسات النهائية لخريطة الطريق. علاوة على ذلك، سيتم وضع ترتيبات بهدف تضمين الحصيلة التي ستخرج بها حلقة العمل المقرر عقدها في واشنطن العاصمة يومي ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر في خريطة الطريق. وسيكتمل إعداد خريطة الطريق في مجملها بنهاية العامة.

وفي معتكف المبعوثين الخاصين الذي ذكرته آنفاً، استعرض المشاركون التطورات الأخيرة في دارفور وناقشوا سبل التقدم إلى الأمام. لقد أتاح المعتكف منتدىً مفيداً لتحسين التنسيق وإشراك المجتمع الدولي في عملية سلام دارفور. وفي الوثيقة الختامية الصادرة في ١٩ تشرين الثاني/أكتوبر، رحب المشاركون بأشياء من بينها التوقيع على اتفاق اعتماد وثيقة الدوحة، وأحاطوا علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق، ودعوا جميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية العسكرية وانتهاج تسوية الصراع عبر التفاوض.

إن وثيقة الدوحة للسلام في دارفور التي تم التوقيع عليها في الرابع عشر من حزيران/يونيه الماضي مجرد اتفاقية سلام تقليدية فحسب بل تمثل رؤية متكاملة لمعالجة مطالب وتطلعات أهل دارفور كافة. وقد تابعتم جميعا الاقبال الكثيف والمشاركة الواسعة لمختلفة الشرائح الفئوية والمجتمعية لأهل دارفور في مؤتمر أصحاب المصلحة الذي عُقد في

الدوحة في إطار هذه الوثيقة بما في ذلك مشاركة أعيان القبائل ورموز الإدارة الأهلية وقيادات تنظيمات المجتمع المدني وتنظيمات الشباب والمرأة في دارفور. وهنا نحن فور توقيعنا على الوثيقة قد شرعنا بعزيمة قوية في المرحلة الأولى من تنفيذها بتخصيص مبلغ بليوني دولار سنويا لمشروعات الإنعاش والتنمية وإعادة الإعمار بما في ذلك تأهيل القرى من أجل تهيئة مستلزمات العودة الطوعية والاستقرار للنازحين وذلك كمرحلة أولى، وعلى خلاف المرات السابقة فإن سلطة دارفور الانتقالية هذه المرة سوف يكون مقرها في دارفور وليس الخرطوم وهي وبموجب نصوص الاتفاقية سلطة واسعة التفويض فيما يتعلق بالاستجابة لاحتياجات الإقليم ومطالب شعبه الذي هو جزء عزيز من شعب السودان.

بالرغم من أن جميع أهل دارفور قد انحازوا إلى خيار السلام تماما وانضووا تحت مظلة وثيقة الدوحة للسلام، إلا أن للسلام دائما أعداءه من أولئك الذين أدمنوا المتاجرة بقضايا أهلهم في دارفور، إذ أنه وبالرغم من أن وثيقة الدوحة قد عالجت أسباب النزاع على نحو شامل وهو ما أكده التقرير المعروض عليكم في الفقرة الثانية منه، إلا أن بعض قادة الحركات قد أعلنوا رفضهم الانضمام لمسيرة السلام ودخلوا في تحالفات تآمرية مع بعض الجهات التي لا صلة لها البتة بقضية دارفور معلنين اعتمادهم العمل العسكري خيارا أوحد والعمل على الإطاحة بالحكومة بما يؤكد أكثر فأكثر أن الحكومة هي الطرف الأكثر حرصا على تحقيق السلام والاستقرار والاستجابة لمطالب المواطن الدارفوري وليست هذه الحركات التي نصبت نفسها وصيا على أهل دارفور بدون وجه حق، أو انتخابات شرعية ديمقراطية في الإقليم، ولكن رغم ذلك فإن وثيقة الدوحة لم توصد الباب أمامهم بل دعت تلك الحركات إلى اللحاق بقطار السلام والتوقيع على الاتفاقية. لكن وبدلا من أن تستفيد هذه الحركات من المهلة وتلحق بالعملية السلمية دخلت في تحالفات تآمرية مع الخارجين على القانون وسلطة الدولة من قيادات الحركة الشعبية قطاع الشمال ووقعوا معهم في منطقة كاودا بجنوب كردفان على وثيقة تعاهدوا فيها على إسقاط الحكومة بالعمل العسكري! وهذا في حد ذاته تهديد خطير لحكومة جنوب السودان الشقيقة الوليدة، لأن حركات التمرد في دارفور تريدها أن تحيد عن طريق السلام والأمن والاستقرار الذي تحتاج إليه دولة الجنوب الشقيقة. ونخشى أن يقود هذا إلى إضعاف الدولة التي نتمنى لها كل النجاح. هذا كان هو رد حركات التمرد في دارفور على وثيقة الدوحة للسلام. ولذلك فإنه من المتوخى من مجلسكم الموقر أن يتخذ الإجراءات اللازمة تجاه هؤلاء الذين يعيقون تحقيق السلام والاستقرار، خاصة وأن هناك قرارا معتمدا من قبل هذا المجلس وهو القرار ١٧١٢ (٢٠٠٦) الذي أكد عزم المجلس على اتخاذ مثل تلك الإجراءات.

فيما يتعلق الدور المقدر الذي تقوم به البعثة المختلطة في دارفور فإننا نجدد التزامنا الكامل بالتعامل والتعاون مع هذه البعثة وتسهيل مهمتها في إطار ولايتها التي تنص عليها القرار المنشىء لها. كما نؤكد في ذات الوقت على أهمية التنسيق بين البعثة والسلطات الولائية في دارفور خاصة فيما يتعلق بأوقات وكيفية تسيير الأطواف الأمنية والمتحركات الإدارية واللوجستية، وذلك لنتحاشى وقوع مثل الحادث المؤسف الذي وقع في معسكر زمزم والذي راح ضحيته ثلاثة من ضيوفنا من حفظة السلام نفذته قوات فصيل المتمرد مني أركو مناوي ما كان له أن يقع لو التزمت البعثة بالتنسيق المتفق عليه فيما يتعلق بعدم تسيير هذه الأطواف ليلا والالتزام بالإخطار المسبق للسلطات المختصة، خاصة وأن التقرير المعروض عليكم قد أكد بوضوح في محوره الأمني في الفقرة ٢٠ أن الاشتباكات بين القوات الحكومية والحركات المسلحة قد انحسرت تماما باستثناء

الخروقات وعمليات النهب والسطو التي تقوم بها بقايا هذه الحركات بين حين وآخر بما يملي على قواتنا المسلحة التدخل لفرض سلطة القانون وحماية المدنيين. أما فيما يتعلق بما جاء في التقرير من مزاعم بشأن القيود التي تعوق إيصال المساعدات الإنسانية إلى بعض المناطق فلا بد من أن نوضح لمجلسكم الموقر حقائق هامة وهي أن بعض منسوبي المنظمات الإنسانية في كثير من الأحيان يتحركون مباشرة إلى الموقع الذي يقصدونه قبل الحصول على إذن التحرك الداخلي وعندما يصلون إلى الموقع يُطلب إليهم إبراز ذلك الإذن وحينها لا يجد مسؤولو الشرطة والتأمين سبيلا سوى إعادتهم إلى مواقعهم للحصول على ذلك الإذن. وهذا لا يعني أنه لا ينبغي أن يفسر بأنه عرقلة لتحرك المنظمات الإنسانية بل هو قصور يلام عليه منسوبو هذه المنظمات، وغني عن الذكر أن هناك لجنة عليا تضم ممثلين عن الحكومة وممثلين عن الأمم المتحدة والمجتمع الإنساني وهي الآلية المختصة بالنظر في تيسير إيصال المساعدات الإنسانية وتذليل العقبات التي قد تعترضهم.

وفي حين كانت الحالة الأمنية في دارفور هادئة نسبيا في الفترة بين ١ تموز/يوليه وحتى نهاية أيلول/سبتمبر، فقد تدهورت فيما بعد في الطويشة في شمال دارفور، ونرتيتي في غرب دارفور، نتيجة للقتال المتقطع بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة. ومنذ صدور تقرير الأمين العام في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، هاجمت جماعة مسلحة مجهولة مجمع حاكم محلية نيرتيتي. وصدت وحدة شرطة حكومية تقوم بحراسة المجمع الهجوم، ولم ترد تقارير عن سقوط قتلى. وفي نيرتيتي أيضاً، هاجمت جماعة مسلحة مجهولة مركز مراقبة تابع للقوات المسلحة السودانية في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذه المرة أيضاً لم يبلغ عن وقوع قتلى. وقد زادت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور دورياتها في المنطقة، وعمدت إلى إشراك قادة المجتمع المحلي، والمسؤولين الحكوميين المحليين، وقادة الحركة من أجل تعزيز الأمن والاستقرار.

وفي شمال دارفور، هاجمت جماعة مسلحة مجهولة وحدة القوات المسلحة السودانية في قرية كرويا لبن، التي تقع على بعد ٢٥ كيلومتر إلى الغرب من الطويشة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وأسفر الهجوم – وفقا لمصادر القوات المسلحة السودانية – عن قتل ثلاثة من جنود القوات المسلحة السودانية، وإصابة تسعة. وأبلغ سكان محليون العملية المختلطة أن القوات المسلحة السودانية هاجمت بعد ذلك قرية كرويا لبن، وقرية عش أندومي المجاورة لها في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ألتقت دورية تحقق تابعة للبعثة، في مخيم للمشردين داخليا في قرية نيم، التي تقع على بعد ٦٠ كيلومتر إلى جنوب الطويشة، ما يقرب من ٨٠ أسرة نازحة في الآونة الأخيرة من قريتي كرويا لبن وعش أندومي. وتعمل البعثة مع الوكالات الإنسانية للتأكد من أن هؤلاء الأشخاص يتلقون المساعدات اللازمة لهم.

وكما ذكرت، وفيما يتعلق بالهجمات الأخيرة التي شملت دوريات العملية المختلطة، ففي ٣٠ أيلول/سبتمبر، أثناء مرور دورية من دوريات العملية بمنطقة تابعة للقوات المسلحة السودانية في فورو بارنقا في غرب دارفور، ركض رجل يرتدي ملابس مدنية باتجاه القافلة، وتسلق فوق إحدى ناقلات الجنود المسلحين، وحاول الدخول إليها عبر الفتحة العليا. ولاحق الرجل جنود تابعون للقوات المسلحة السودانية، وأطلقوا عليه النار وقتلوه. وبعد ذلك طوق القافلة نحو ٤٠ من جنود القوات المسلحة السودانية وتسلموا الجثمان. ولا بد لي من التأكيد على أن العملية المختلطة تأخذ مثل هذه الحالات على محمل الجد، ويجري الآن تحقيق في الحادث، بما في ذلك، ما إذا كان أفراد الدورية قد تلقوا التدريبات واتبعوا الإجراءات المناسبة. كما يجري التحقق في الوقت الحاضر، من حالة الشخص المسؤول عن الحادث. ويتابع موظفو حقوق

الإنسان التابعين للعملية المختلطة، مع سلطات القوات المسلحة السودانية بغرض التحقيق في الظروف التي أدت إلى ملاحقة الضحية من قبل جنود الحكومة.

وكما أبلغت المجلس في ١١ تشرين الأول/أكتوبر أثناء إحاطة إعلامية قدمتها بشأن أبيي، فقد نصب كمين لدورية تابعة للعملية المختلطة من قبل مسلحين مجهولين بالقرب من مخيم زمزم يوم ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر. وإنه لأمر مأساوي أن قتل ثلاثة من حفظة السلام التابعين للعملية المختلطة، وجرح ستة آخرون. كما قتل أحد المهاجمين في تبادل لإطلاق النار عقب الهجوم. ولا يزال تحقيق البعثة في الحادث مستمراً. ويهدف التحقيق إلى تحديد مصدر الهجوم، والخطوات التي يمكن للبعثة اتخاذها لردع مثل هذه الهجمات وتعزيز استجابتها لها.

ويخطط الأمين العام، وفقا للقرار ٢٠٠٣ (٢٠١١)، وبهدف تعزيز كفاءة عمليات البعثة، لإجراء استعراض لأفراد البعثة العسكريين. وسوف تترأس الاستعراض إدارة عمليات حفظ السلام نيابة عن الأمين العام، وتعمل بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، والعملية المختلطة، وإدارات الأمانة العامة الأخرى ذات الصلة. ونعتزم إجراء استعراض شامل لموارد البعثة ذات الصلة بتنفيذ ولايتها، مع التركيز بشكل خاص، كما أسلفت، على الأفراد العسكريين. ويتوقع الأمين العام أن يتمكن من تقديم التوصيات الأولية في هذا الصدد إلى المجلس في الربع الأول من العام المقبل.

في الختام، أود أن أؤكد أنه في حين تم إحراز تقدم هام في عملية السلام، فإن هناك حاجة إلى مزيد من العمل من أجل التوصل إلى تسوية شاملة للصراع. وسوف يكون حاسما في هذا الصدد، أن تعمل الأطراف الموقعة على توسيع نطاق الدعم لوثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، وذلك بالعمل على ضمان وصول عوائد السلام إلى شعب دارفور. وعليه، فإنني أدعو الطرفين إلى تنفيذ الوثيقة بإخلاص وفي الوقت المناسب. وأحث أيضا الشركاء الدوليين على دعم جهود الطرفين في هذا الصدد.

ويقتضي تحقيق تسوية شاملة للصراع أيضا، أن تتفق الحكومة والحركات الرافضة للاتفاق، على وقف القتال والدخول في حوار. وتبين آثار الاشتباكات التي حدثت في نيرتيتي والطويشة، أن حماية المدنيين والتحديات الإنسانية ستبقيان، ما دامت القوات المسلحة السودانية والجماعات المسلحة تشتبكان مع بعضهما عسكريا. وأدعو الأطراف التي لم تكف عن هذه الأعمال حتى الآن، إلى وقف القتال والدخول في مفاوضات السلام فورا ودون شروط مسبقة.

وبالإضافة إلى ذلك، سيظل حفظة السلام التابعون للعملية المختلطة، وعمال الإغاثة، يواجهون مخاطر جسيمة في دارفور. وبطبيعة الحال، فإنني أدين بشدة المسؤولين عن الهجوم الجبان على حفظة السلام التابعين لنا في زمزم. وأدعو الحكومة إلى إجراء تحقيق شامل في الحادث، وألا تدخر جهداً في تقديم المسؤولين عنه إلى العدالة. كما أدعو الحكومة إلى إجراء تحقيق شامل في حادث إطلاق النار في حادث ٣٠ أيلول/سبتمبر في فورو بارنقا.

ويظل الدعم المتواصل من قبل المجلس حيويا وهاماً، لتمكين البعثة من تحسين الحالة الأمنية في دارفور، ولدعم إيصال المساعدات الإنسانية ودفع عملية السلام. وعلى الرغم من التحديات، لا يزال يسهم الكثير من النساء والرجال المتفانين العاملين في البعثة، في خلق بيئة أكثر أمنا للمدنيين، وعمليات إنسانية أكثر أمنا، وعملية سلام أكثر شمولاً، في ظل استمرار الظروف الصعبة والتحديات المتزايدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد لادسو على إحاطته الإعلامية.

والآن أعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد عثمان (السودان): السيدة الرئيسة، أرحو في مستهل بياني، أن أجدد لكم التهنئة وأنتم على مشارف اختتام رئاستكم لهذا الشهر، بعد أن نظمتم برنامجاً حافلاً للقضايا الهامة على صعيد صون الأمن والسلم الدوليين.

كما أتقدم من هذا المنبر، نيابة عن حكومة وشعب السودان، بالتعازي لحكومتي وشعبي كل من رواندا والسنغال، في الجنود الثلاثة الذين قتلوا في الهجوم الذي نفذته حركة مني أركو مناوي المتمردة على متحرك العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بالقرب من مخيم زمزم، في محاولة يائسة للتقليل من الزخم الإيجابي والتأييد الكبير الذي حظيت به وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور.

كما أتقدم بالشكر للسيد هيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على الإحاطة التي قدمها بشأن الأوضاع في دارفور.

ولعل ما يبعث على الفأل هو أن مداولاتنا هذه، بشأن تقرير الأمين العام عن دارفور، (S/2011/643) جاءت عقب يومين فقط من تنصيب السيد الدكتور التيجاني سيسي، رئيس حركة التحرير والعدالة، الموقعة على وثيقة الدوحة، رئيساً لسلطة دارفور الإقليمية. وقبله كما تابعتم، تم تعيين السيد الحاج آدم رحمة، وهو أحد أبرز قيادات وأبناء دارفور، نائباً للسيد رئيس الجمهورية. وغني عن الذكر، أن هناك لجنة عليا تضم ممثلين عن الحكومة، وممثلين عن الأمم المتحدة، والوكالات الإنسانية، وهي الآلية المختصة بالنظر في تيسير إيصال المساعدات الإنسانية وتذليل العقبات التي قد تعترضهم.

ومن ناحية أخرى، قد تكون هناك تقديرات أمنية أحياناً، يتم بموجبها توجيه موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية بعدم التوجه إلى منطقة محددة، حرصاً على سلامتهم بالدرجة الأولى، وتفادياً لأي عمليات اختطاف على النحو الذي حدث في السابق. وهذا حرص من جانب الحكومة يجب أن يجد التقدير.

وفيما يتعلق بتأشيرات الدخول بالنسبة للأفراد التابعين للبعثة، فلعل إدارة عمليات حفظ السلام تعلم جيداً أننا ظللنا طيلة الأسابيع الماضية، نطلب إليهم باستمرار موافاتنا بقائمة محددة للتأشيرات المطلوبة. ولا نزال في انتظار هذه القائمة.

ولا بد من التنبيه لأمر هام، ذي صلة بمسألة التأشيرات، هو أننا ارتأينا، عبر التشاور مع قيادة البعثة في دارفور، ضرورة إعطاء الأولوية لاستخدام عناصر شرطة ناطقة بالعربية. ذلك، لأن هناك مشكلة تواصل حقيقية بين شرطة البعثة والمواطنين. وقد قطع الممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة في دارفور، إبراهيم غمباري، شوطاً بعيداً في هذا الجانب، من خلال إعطاء الأولوية لعناصر الشرطة الناطقة بالعربية أثناء عمليات التبديل الدوري لوحدات الشرطة المتكاملة. ولعلكم تؤمّنون على أهمية توفر عناصر شرطة ناطقة بالعربية، في مجتمع يتحدث العربية، والمراد هو التواصل معه وتقديم الخدمات له.

ختاماً، وبعد أن شرعنا في التنفيذ العملي لاتفاقية الدوحة لإحلال السلام في دارفور، فإننا نتطلع إلى أن تولي العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الجوانب الأخرى من ولايتها، المتعلقة بالتنمية وإعادة الإعمار، دعماً أكبر لتنفيذ وثيقة الدوحة.

وإن لقاء المبعوثين المعنيين بدارفور، المؤلف من عدد مقدر من دول مجلسكم الموقر، مع ممثلي حكومة السودان خلال الفترة ما بين ١٩-٢٠ تشرين الأول/أكتوبر بمدينة الجنينة، عاصمة ولاية غرب دارفور، لهو خير شاهد على استتباب الأمن والسلم بدرجة كبيرة في إقليم دارفور.

ويشهد الاجتماع أيضاً على تعاون حكومة السودان على وضع حد لما تبقى من هذا الصراع.

ولا شك أن جهود التنمية التي نتطلع إليها في المرحلة القادمة، عبر إسهامات المجتمع الدولي، وبصفة خاصة الجهات المانحة، وبيوت التمويل، ووكالات الأمم المتحدة التي تدعم تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، ستمكن المواطنين من الاستقرار وممارسة حياتهم بصورة طبيعية.

وأختتم بأن أتمنى للسيد هيرفي لادسو، وكيل الأمين العام، رحلة ناجحة، فهو سيزور السودان في الأيام القليلة القادمة، لأجل التواصل مع كبار المسؤولين هناك، والتفاهم معهم في جميع الجوانب المتعلقة بالحالة في دارفور ومهمة بعثة العملية المختلطة في دارفور.

الرئيس: (تكلم بالإنكليزية): والآن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.